الشريك المؤسس فى حوار لـ«البورصة»:

«شرقاوى وسرحان» يقترب من إتمام 9 صفقات دمج واستحواذ الربع الحالى

» المكتب يقدم استشارات لـ«مؤسسة التمويل الدولية» فى طرح المطارات المصرية

يقترب مكتب «شرقاوى وسرحان للاستشارات القانونية»، من إتمام 9 صفقات دمج واستحواذ الربع الأول من العام الحالى حسبما قال لـ«البورصة» محمد هزاع، الشريك المؤسس بالمكتب.

أضاف أن ثمة تصاعدًا ملحوظًا فى نشاط المكتب خلال الفترة الحالية، مدفوعًا بانتعاش نسبى فى حركة الاستحواذات والاندماجات وتمويل المشروعات الاستراتيجية، فى ظل تحسن مؤشرات الثقة بالاقتصاد المصرى وعودة اهتمام المؤسسات الدولية بالسوق المحلية.

حوار- فاطمة صلاح:

أوضح هزاع أن «شرقاوى وسرحان» نجح خلال عام 2025 فى تمثيل عدد من الشركات فى صفقات بارزة، من بينها استحواذ شركة الوفا للتأمين المغربية على شركة الدلتا للتأمين المصرية مقابل 5 مليارات جنيه، بواقع 40 جنيهًا للسهم، بعد موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية على نشر عرض الاستحواذ.

كما أشار إلى تمثيل المكتب لشركة كيلوجز فى صفقة تخارجها من شركة «بسكو مصر»، بعد بيع كامل حصتها لشركة «نايل فالى» اليمنية التابعة لمجموعة هائل سعيد أنعم، مقابل 241 مليون جنيه، من خلال عرض شراء إجبارى.

وأوضح أن «شرقاوى وسرحان» يشارك حاليًا فى تنفيذ 9 صفقات استحواذ واندماج فى قطاعات متنوعة، تشمل التأمين، والخدمات المالية غير المصرفية، والأغذية والمشروبات، والتجزئة، والتكنولوجيا المالية، والقطاع الاستهلاكى، بالإضافة إلى قطاع الرعاية الصحية.

وأضاف أن ثلاثًا من هذه الصفقات تُعد صفقات كبرى، تتراوح قيمة كل منها بين 100 و200 مليون دولار، بينما تتراوح قيمة الصفقات الست الأخرى بين 30 و40 مليون دولار لكل صفقة.

أكد الشريك المؤسس بالمكتب، استهداف إغلاق نحو خمس صفقات خلال الربع الأول من 2026 من بينها صفقة على إحدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

وعلى صعيد المشروعات، أوضح هزاع أن المكتب يمثل عددًا من مؤسسات التمويل فى أكثر من 10 مشروعات استراتيجية، من بينها مشروع ميناء دمياط 2، الذى تصل حزمة تمويلاته الدولية إلى 455 مليون دولار، إلى جانب 3.1 مليار جنيه قروضًا من تحالف بنوك محلية، مع استهداف التشغيل المبدئى نهاية العام الجارى.

كما أشار إلى مشاركة المكتب فى تمويل مشروع توسعة ميناء شرق بورسعيد، ومشروعات الموانئ الجافة، إلى جانب مشروعات لوجيستية وتحلية مياه، فضلًا عن الدور المحورى للمكتب فى غالبية مشروعات الطاقة المتجددة فى مصر، بما فى ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر.

ويتولى مكتب شرقاوى وسرحان، دور المستشار القانونى لمؤسسة التمويل الدولية ضمن برنامج طرح وإدارة عدد من المطارات المصرية، فى إطار توجه الدولة لتعظيم كفاءة الأصول المملوكة لها، وجذب استثمارات خاصة محلية وأجنبية لقطاع الطيران المدنى. وأشار إلى أن دور المكتب يشمل تقديم الاستشارات القانونية المرتبطة بهيكلة الطرح، ومراجعة الأطر التعاقدية، وضمان توافقها مع المعايير الدولية المتبعة فى مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يحقق التوازن بين جذب المستثمرين والحفاظ على حقوق الدولة.

قال هزاع، إن مشاركة مؤسسة التمويل الدولية كمستشار استراتيجى فى برنامج طرح المطارات تمثل رسالة ثقة قوية للمستثمرين الدوليين فى الاقتصاد المصرى، وفى جدية الدولة فى تنفيذ برنامج إصلاح شامل لإدارة الأصول العامة، لافتًا إلى أن الطروحات فى قطاع المطارات تحظى باهتمام متزايد من مستثمرين استراتيجيين وصناديق متخصصة فى تشغيل وإدارة المطارات، نظرًا لما يتمتع به السوق المصرى من مقومات تشغيلية وجغرافية داعمة للنمو على المدى المتوسط والطويل.

وأضاف أن نشاط المكتب يمتد بالتوازى إلى التمثيل القانونى لعدد من البنوك ومؤسسات التمويل الدولية فى أكثر من 10 مشروعات بقطاعات استراتيجية، على رأسها الطاقة المتجددة، والموانئ البحرية والجافة، واللوجيستيات، وتحلية ومعالجة المياه، والهيدروجين الأخضر، والطيران المدنى، وخدمات الملاحة الجوية. ويأتى ذلك فى وقت يتزايد فيه اهتمام المستثمرين الدوليين بتمويل مشروعات البنية التحتية، خاصة تلك التى تُنفذ بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها أحد المسارات الأكثر استقرارًا فى فترات التقلبات الاقتصادية العالمية.

أشار هزاع، إلى أن النظرة الإيجابية للاقتصاد المصرى تستند إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، فى مقدمتها الاستقرار السياسى والاقتصادى الراهن، والجهود الحكومية المتواصلة لتحسين مناخ الاستثمار، إلى جانب الخطوات الإصلاحية التى تستهدف تهيئة بيئة تشريعية أكثر مرونة وشفافية، بما يسمح باستيعاب المتغيرات السريعة التى تشهدها خريطة الاستثمار العالمية، ويعزز قدرة السوق المحلية على جذب رءوس الأموال طويلة الأجل.

وأوضح أن استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار خلال الشهور الأخيرة، بالتزامن مع التوجه الحالى للبنك المركزى نحو خفض أسعار الفائدة، أسهما فى تحسين الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى، خاصة مع التراجع النسبى فى معدلات التضخم واستقرار عدد من المؤشرات الكلية.

وأضاف أن هذه التطورات ساعدت على إعادة بناء جسور الثقة مع المؤسسات المالية الدولية، التى بدأت بالفعل فى رفع توقعاتها بشأن أداء الاقتصاد المصرى على المدى المتوسط، رغم استمرار التوترات الجيوسياسية والاقتصادية على الصعيد العالمى.

وأكد أن هذه الثقة انعكست بوضوح فى شهية المؤسسات والصناديق الاستثمارية لدراسة فرص جديدة داخل السوق المصرية، سواء فى صورة تمويل مشروعات جديدة، لا سيما فى قطاعات البنية التحتية والطاقة والخدمات اللوجيستية، أو من خلال تنفيذ صفقات استحواذ واندماج على كيانات قائمة.

أشار هزاع، إلى أن كلا المسارين يسهمان فى دعم تدفقات النقد الأجنبى وتعزيز النشاط الاستثمارى المحلى، فى وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمى حالة من التباطؤ والركود النسبى، بالتزامن مع تداعيات الحروب والصراعات الجيوسياسية والاقتصادية.

وفيما يتعلق بالإطار التشريعى، أوضح هزاع أن السنوات الأخيرة شهدت طفرة ملحوظة فى إصدار القوانين والتعديلات التشريعية، التى أوجدت فرصًا استثمارية واعدة فى عدد من القطاعات الحيوية، من بينها الطاقة المتجددة، وتحلية المياه، وإدارة المخلفات، وقطاع التعدين.

أضاف أن أغلب هذه التشريعات جاءت متوافقة مع طبيعة تلك الأنشطة، وساعدت على جذب اهتمام المستثمرين، خاصة فى ظل التحولات الجذرية التى شهدتها البيئة الاستثمارية العالمية خلال السنوات الخمس الأخيرة.

وأشار إلى أن هذه التحولات بدأت مع جائحة كورونا، مرورًا بتصاعد الحروب والصراعات السياسية والاقتصادية، وتراجع أداء اقتصادات كبرى، وهو ما دفع المستثمرين إلى البحث عن ملاذات استثمارية أكثر أمانًا، وتجنب الأسواق ذات المخاطر المرتفعة.

وأوضح أن بعض التشريعات المصرية اتسمت بالمرونة، خاصة تلك المرتبطة بقوانين الاستثمار وسوق المال، نظرًا لاختلاف طبيعة كل صفقة عن الأخرى.

لكن هزاع أشار فى الوقت نفسه إلى وجود تحديات عملية تتعلق بتطبيق بعض مواد القوانين، موضحًا أن المشكلة لا تكمن فى النصوص التشريعية ذاتها بقدر ما تتعلق بتوحيد تفسيرها داخل الجهة الرقابية الواحدة.

وأكد الشريك المؤسس بالمكتب، أن اختلاف التفسيرات، أوجد حالة من التخوف والارتباك لدى بعض المؤسسات والمستثمرين، لا سيما فى ما يتعلق بالصفقات التى تشمل أطرافًا أجنبية أو صناديق استثمار دولية.

وأوضح أن إصدار القوانين أو إدخال تعديلات تشريعية جديدة يجب أن يصاحبه تفعيل فعلى على أرض الواقع، من خلال لوائح تنفيذية واضحة وقابلة للتطبيق، قادرة على التعامل مع مختلف الحالات، خاصة تلك المرتبطة بالصفقات العابرة للحدود. وطالب بضرورة توحيد المبادئ والتفسيرات داخل الجهات الرقابية، بما يضمن سرعة إنجاز الصفقات وتقليل الأعباء الإدارية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الإصلاحات التشريعية.

وتطرق هزاع إلى قانون حماية المنافسة والممارسات الاحتكارية، معتبرًا أنه من القوانين المحورية المؤثرة فى قرارات المستثمرين، ويحدد كيفية تعامل القانون معها، بما يسهم فى تسريع وتيرة تنفيذ الصفقات، ويقلل من حالة عدم اليقين التى قد تعوق إتمام بعض العمليات الاستثمارية.

وعن توجه الدولة لزيادة مشاركة القطاع الخاص فى مسيرة التنمية، من خلال «وثيقة ملكية الدولة»، أكد هزاع أن هذا التوجه يمثل ركيزة أساسية ضمن استراتيجية الدولة لتعزيز تنافسية الاقتصاد المصرى.

وأوضح أن هناك محورين رئيسيين لتحقيق المستهدفات التنموية، يتمثل الأول فى تعزيز جاذبية السوق لرؤوس الأموال الأجنبية، وبناء الثقة مع مؤسسات التمويل الدولية، بينما يرتكز المحور الثانى على تعظيم دور القطاع الخاص والمستثمرين المحليين فى الخريطة الاستثمارية.

وأشار إلى أن الإعلان عن وثيقة ملكية الدولة، وما تضمنته من إفصاح عن نية التخارج من بعض الأصول المملوكة للدولة، سواء لصالح مستثمرين استراتيجيين أو عبر البورصة المصرية، يمثل خطوة فى الاتجاه الصحيح، تسهم فى زيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية، وفى الوقت نفسه تفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فى قطاعات استراتيجية دون احتكار، بما يدعم تحقيق أهداف استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030.

أكد هزاع، أن جنى ثمار هذا التوجه يتطلب الالتزام بجدول زمنى صارم وقابل للتنفيذ، بالتوازى مع الترويج الفعال للفرص الاستثمارية المتاحة فى مختلف القطاعات، إلى جانب استكمال الإصلاحات النقدية والمالية والتشريعية.

وأوضح أن هذه العناصر مجتمعة تمثل شرطًا أساسيًا لاستعادة ثقة المستثمرين فى برنامج الطروحات الحكومية، خاصة فى ظل الصورة الذهنية السلبية التى تشكلت مؤخرًا نتيجة تأجيل بعض الطروحات، وتضارب البيانات المتعلقة بعدد الشركات والحصص المستهدفة.

وفيما يتعلق بدور البورصة المصرية كآلية للتخارج، يرى هزاع أن السوق لا يمثل فى الوقت الراهن الخيار الأول للتخارج، سواء بالنسبة لأصول مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص. وأرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الخارجية التى أثرت سلبًا خلال السنوات الأخيرة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة نحو الأسهم المصرية، وهو ما يحد من قدرة أى طرح جديد على تحقيق الحصيلة المستهدفة.

وأوضح أن التوترات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية كان لها تأثير مباشر على أسواق المال، خاصة الأسواق الناشئة، وهو ما انعكس على شهية المستثمرين للمخاطرة. وأشار إلى أن هذه الظروف قلصت من ثمار خطط التطوير التى تنتهجها إدارة البورصة المصرية، سواء على مستوى زيادة المعروض من الأسهم أو تحفيز جانب الطلب.

ورغم ذلك، شدد هزاع على أنه لا يمكن إغفال الجهود المبذولة لتطوير السوق، بدءًا من إطلاق منتجات مالية جديدة تلبى احتياجات شرائح استثمارية مختلفة، مرورًا بتحسين بيئة التداول وتبسيط الإجراءات، وصولًا إلى تشديد الرقابة لحماية حقوق المساهمين. إلا أنه لفت إلى أن نسبة رأس المال السوقى للأسهم المقيدة إلى الناتج المحلى الإجمالى لا تزال منخفضة نسبيًا، وهو ما يعكس تأثر السوق بعدد من العوامل الخارجية التى تضغط على الشركات وتدفعها إلى تأجيل قرارات الطرح.

واختتم هزاع بالإشارة إلى أن بنود التحكيم الدولى والحصانة السيادية لا تزال تمثل أبرز العقبات أمام زيادة حجم التمويلات الدولية للمشروعات الحيوية، مؤكدًا أن الاستجابة لهذه المتطلبات تعد عنصرًا حاسمًا فى تعزيز جاذبية السوق المصرية وزيادة نصيبها من التمويلات الدولية الموجهة لأسواق المنطقة.

» المشكلة ليست فى النصوص التشريعية بقدر توحيد تفسيرها داخل الجهة الرقابية الواحدة

» استقرار الجنيه وخفض الفائدة أسهما فى تحسين الرؤية المستقبلية للاقتصاد

محمد هزاع فى حواره لـ«البورصة» تصوير: محمود عرباوى

» المؤسسات والصناديق الاستثمارية تدرس فرصًا جديدة داخل السوق المحلية

«بيكر آند ماكينزى»: قانون حماية البيانات الشخصية يدخل مرحلة التنفيذ الكامل فى مصر

دخل ملف حماية البيانات الشخصية فى مصر مرحلة جديدة مع بدء التطبيق العملى لأحكام قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020، وذلك عقب صدور اللائحة التنفيذية بقرار وزارى خلال عام 2025، وهو التطور الذى أنهى سنوات من الترقب داخل مجتمع الأعمال، وفتح الباب أمام تفعيل منظومة رقابية وتنظيمية متكاملة تحكم كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتداولها داخل السوق المصرية، بحسب تقرير صادر عن مؤسسة بيكر آند ماكينزى فى يناير الجارى.

أضافت المؤسسة فى تقرير حصلت «البورصة» على نسخة منه، أن صدور اللائحة التنفيذية يمثل نقطة التحول الأهم فى مسار القانون، بعدما انتقل من كونه إطارًا تشريعيًا عامًا إلى منظومة تنفيذية ملزمة تفرض على الشركات التزامات واضحة وقابلة للرقابة، خاصة الكيانات العاملة فى القطاعات كثيفة الاعتماد على البيانات، وعلى رأسها التكنولوجيا والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية.

أوضح التقرير أن الإطار التنظيمى الجديد يعكس توجهًا متصاعدًا لدى الدولة لإرساء قواعد حوكمة البيانات الشخصية، بما يتماشى مع المعايير الدولية، ويعزز من ثقة المستثمرين والعملاء فى بيئة الأعمال الرقمية، فى وقت باتت فيه البيانات أحد أهم الأصول الاقتصادية وأكثرها حساسية.

وأشارت «بيكر آند ماكينزى»، إلى أن اللائحة التنفيذية ترجمت أحكام القانون إلى التزامات تفصيلية، وحددت بدقة ضوابط جمع البيانات الشخصية واستخدامها، وقواعد معالجتها وتخزينها، فضلًا عن الشروط المنظمة لنقل البيانات داخل مصر أو خارجها، وآليات الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة من الجهة المختصة.

ومع دخول اللائحة التنفيذية حيز التطبيق، أصبحت الشركات العاملة فى السوق المصرية مطالبة باتخاذ خطوات عملية لضمان الامتثال، حيث لم يعد الالتزام بقواعد حماية البيانات مسألة اختيارية أو مؤجلة.

وأكد التقرير أن الشركات مطالبة بتحديد الأساس القانونى لمعالجة البيانات الشخصية، سواء من خلال الحصول على موافقة صريحة من أصحاب البيانات أو بالاستناد إلى مبررات قانونية معترف بها، إلى جانب وضع سياسات داخلية واضحة لحوكمة البيانات والخصوصية، وتطبيق تدابير تنظيمية وتقنية لحماية البيانات من إساءة الاستخدام أو الاختراق.

وأوضح التقرير أن نطاق تطبيق القانون لا يقتصر على الشركات المحلية فقط، بل يمتد إلى الشركات الأجنبية التى تمارس نشاطًا داخل مصر أو تتعامل مع بيانات شخصية تخص مواطنين مصريين، وهو ما يفرض على الكيانات متعددة الجنسيات مراجعة نماذج أعمالها وتدفقات البيانات الخاصة بها لضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية الجديدة.

كما أكد الدور المتنامى لمركز حماية البيانات الشخصية، الذى أصبح حجر الزاوية فى منظومة التنفيذ والرقابة، حيث يتمتع بصلاحيات واسعة تشمل الإشراف على التزام الشركات بأحكام القانون، وإصدار التراخيص والتصاريح المرتبطة بأنشطة معالجة البيانات، فضلًا عن تلقى الشكاوى والتحقيق فى المخالفات وفرض الجزاءات الإدارية فى حال ثبوت عدم الامتثال.

ويرى التقرير، أن تفعيل دور المركز يعكس تحولًا جوهريًا فى تعامل الدولة مع ملف البيانات الشخصية، من كونه إطارًا تنظيميًا نظريًا إلى أداة رقابية فعالة، بما يعزز من جدية تطبيق القانون ويبعث برسالة واضحة للشركات بضرورة الالتزام الكامل بالقواعد الجديدة.

وتناول التقرير بشكل خاص ملف نقل البيانات الشخصية خارج مصر، باعتباره من أكثر الجوانب حساسية بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات. وأوضح أن اللائحة التنفيذية وضعت ضوابط دقيقة لنقل البيانات إلى الخارج، تتطلب فى بعض الحالات الحصول على موافقات مسبقة من الجهات المختصة، والتأكد من توافر مستوى مناسب من الحماية فى الدولة المنقول إليها البيانات.

وأشار إلى أن هذه الضوابط قد تدفع بعض الشركات إلى إعادة تقييم هياكلها التشغيلية وتدفقات البيانات العابرة للحدود، خاصة تلك التى تعتمد على مراكز بيانات أو نظم معالجة خارج السوق المصرية، وهو ما يفرض تحديات تنظيمية إضافية، لكنه فى الوقت نفسه يعزز من مستوى حماية البيانات وحقوق أصحابها.

وحذر التقرير من أن عدم الامتثال لأحكام القانون ولائحته التنفيذية قد يعرّض الشركات لمخاطر قانونية وتنظيمية ملموسة، تشمل توقيع جزاءات إدارية، إلى جانب الأثر السلبى المحتمل على السمعة المؤسسية، فى ظل تصاعد الاهتمام المجتمعى والمؤسسى بقضايا الخصوصية وحماية البيانات.

وأكد التقرير أن المرحلة الحالية تمثل بداية فعلية لتشديد الرقابة، مع انتقال الجهات المعنية من مرحلة التوعية والإرشاد إلى مرحلة الإنفاذ، وهو ما يتطلب من الشركات التحرك بسرعة لتقييم أوضاعها القانونية والتنظيمية، وسد أى فجوات فى سياسات حماية البيانات المعمول بها.

وعلى مستوى بيئة الأعمال، يرى التقرير أن التطبيق الكامل لقانون حماية البيانات الشخصية سيكون له تأثير مباشر على عدد من القطاعات الحيوية، خاصة القطاعات التى تعتمد على جمع وتحليل البيانات فى أنشطتها اليومية، حيث سيصبح الامتثال عنصرًا أساسيًا فى استمرارية الأعمال، وليس مجرد التزام قانونى ثانوى.

وتطرقت «بيكر آند ماكينزى»، إلى أن مصر تدخل مرحلة جديدة من حوكمة البيانات الشخصية، تتسم بوضوح القواعد وتفعيل آليات الرقابة، وهو ما يفرض واقعًا جديدًا على الشركات العاملة فى السوق. وأشار التقرير إلى أن الاستعداد المبكر والالتزام الاستباقى بالمتطلبات التنظيمية قد يمنح الشركات ميزة تنافسية حقيقية، فى مقابل مخاطر متزايدة تواجه الكيانات التى تتباطأ فى التعامل مع الإطار القانونى الجديد.

صدور اللائحة التنفيذية يمثل نقطة التحول الأهم فى مسار القانون

الالتزام الاستباقى بالمتطلبات التنظيمية قد يمنح الشركات ميزة تنافسية حقيقية

البورصة
تصدر عن شركة بزنس نيوز للصحافة والنشر والتوزيع
■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير حسين عبد ربه
■ الرئيس التنفيذى ونائب رئيس التحرير سعد زغلول
■ مدير التحرير إيهاب الضبى
■ مدير التحرير الفنى د.أسامة القاضى
■ الإخراج الصحفى شريف الجارحي
■ مدير التسويق والمبيعات محمد السيد
■ المدير المالى والإدارى كمال سند
■ مدير مكتب الإسكندرية إسلام متولى
■ الإشتراكات والتوزيع مؤسسة الأهرام
تليفون: 02 - 27704601 02 - 27703331
Email: subs@ahram.org.eg
■ للإشتراك الإلكترونى تليفون: 02 - 01016007799
Email: subs@alborsanews.com
■ التحرير والإعلانات 12 ش هارون - الدقى
تليفون: 02 - 37486853 02 - 37486812
Email: info@alborsanews.com
■ الموقع الإلكترونى www.alborsanews.com
■ خدمة العملاء 01002520343
■ الامتياز الإعلانى لشركة BMG business media group